الجمهورية التونسية
وزارة الاقتصاد والمالية
ودعم الاستثمار

الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي
D.G.E.L.F
DIRECTION GÉNÉRALE DES ÉTUDES
ET DE LA LÉGISLATION FISCALES

N° 190

23/05/2021

مـن وزير الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار

إلـى

الموضوع : حول طرح الخصم من المورد بعنوان مداخيل رؤوس الأموال المنقولة
المرجـع : مكتوباكم الواردان بتاريخ 6 أكتوبر و 3 نوفمبر 2020

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبيكم المشار إليهما بالمرجع أعلاه أن صندوق الحيطة والتقاعد للمحامين يخضع للضريبة على الشركات بعنوان مداخيله المتأتية من تسويغ عقار على ملكه، كما يحقق مداخيل متأتية من إيداعات بأجل لدى البنوك، مبينين أن هذه المداخيل تخضع للخصم من المورد عند دفعها للصندوق من قبل البنوك المذكورة. فطلبتم معرفة هل يمكن لصندوق الحيطة والتقاعد للمحامين طرح مبالغ الخصم من المورد المنجزة على المداخيل المتأتية من الإيداعات المذكورة من الضريبة على الشركات المستوجبة عليه واعتبرتم أن الصندوق المذكور خارج ميدان تطبيق الضريبة على الشركات.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا للفصل 46 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، يكون صندوق الحيطة والتقاعد للمحامين معفى من الضريبة على الشركات في حدود غرضه الاجتماعي فحسب، حيث يخضع للضريبة على الشركات بالنسبة إلى الأرباح التي يحققها من العمليات التي لا تدخل ضمن غرضه الاجتماعي على غرار خاصة المداخيل الراجعة له مقابل تسويغ العقارات التي يمتلكها.

هذا، وطبقا لأحكام الفصل 12 من مرسوم رئيس الحكومة عدد 30 لسنة 2020 المؤرّخ في 10 جوان 2020 المتعلق بإجراءات لدعم أسس التضامن الوطني ومساندة الأشخاص والمؤسسات تبعا لتداعيات انتشار فيروس كورونا "كوفيد-19"، تخضع مداخيل رؤوس الأموال المنقولة المتأتية من الإيداعات بأجل في الحسابات المفتوحة لدى البنوك ومن كلّ منتج مالي مماثل لها والتي تفوق نسبة تأجيرها في غرة جانفي من سنة توظيف المداخيل المذكورة معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية ناقص نقطة مائوية، للخصم من المورد بنسبة 35%.

ويطبّق الخصم من المورد بنسبة 35% على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة المتأتية من الإيداعات بأجل ومن كل منتج مالي مماثل لها المدفوعة ابتداء من 10 جوان 2020 إلى غاية 31 ديسمبر 2020 حتى ولو تعلق الأمر بمداخيل مكتسبة قبل هذا التاريخ وذلك باعتبار أنّ حدث إنشاء الخصم من المورد يتكوّن من دفع المبالغ موضوع الخصم لمستحقيها.

Site web موقع الواب : www.impots.finances.gov.tn الفاكس Fax
Tél 71.790 550 : الهاتف 71.790 504 / 71.784 700 : العنوان 87 شارع الطيب المهيري 1002 تونس البلفيدير
Adresse : 87 avenue Taïeb Mhiri 1002 Tunis Belvédère

ويكون الخصم من المورد المذكور نهائيا وغير قابل للطرح أو للإرجاع وذلك بصرف النظر عن النظام الجبائي للمنتفع بمداخيل رؤوس الأموال المنقولة المتأتية من الإيداعات المذكورة.

بالتالي وفي الحالة الخاصة بمداخيل رؤوس الأموال المنقولة المتأتية من الإيداعات موضوع مكتوبيكم فهي تخضع للخصم من المورد التحرري بنسبة 35% فقط إذا تبين أنها متأتية من الإيداعات بأجل المفتوحة لدى البنوك ومن كل منتج مالي مماثل لها والتي تفوق نسبة تأجيرها معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في غرة جانفي من سنة توظيف المداخيل المذكورة ناقص نقطة مائوية وذلك إذا تم دفعها ابتداء من 10 جوان 2020 إلى غاية 31 ديسمبر 2020. ويكون هذا الخصم نهائيا وغير قابل للطرح أو للإرجاع.

وفي خلاف ذلك، أي إذا تعلق الأمر بمداخيل رؤوس أموال منقولة متأتية من إيداعات بأجل مدفوعة ابتداء من 10 جوان 2020 إلى غاية 31 ديسمبر 2020 وتقل نسبة تأجيرها عن معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في غرة جانفي من سنة توظيفها ناقص نقطة مائوية، أو إذا تعلق الأمر بمداخيل رؤوس أموال منقولة متأتية من إيداعات بأجل مدفوعة قبل 10 جوان 2020، فإن المداخيل المذكورة تبقى خاضعة للخصم من المورد بنسبة 20% ويكون هذا الخصم قابلا للطرح من الضريبة على الشركات المستوجبة على الصندوق لا حقا عند الاقتضاء باعتبار تحقيق الصندوق لمداخيل خاضعة للضريبة.

مع العلم أنه تمّ بمقتضى الفصل 17 من قانون المالية لسنة 2021 مراجعة النظام الجبائي لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة وذلك بحذف الخصم من المورد المذكور أعلاه المستوجب بنسبة 35% على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة المتأتية من الإيداعات بأجل في الحسابات المفتوحة لدى البنوك ومن كلّ منتج مالي مماثل لها وتعميم تطبيق الخصم من المورد التحرري وغير القابل للطرح أو للإرجاع بنسبة 20% على كل مداخيل رؤوس الأموال المنقولة باستثناء فوائد الإيداعات والسندات بالعملة الأجنبية والدينار القابل للتحويل وذلك بصرف النظر عن النظام الجبائي للمنتفع بالمداخيل المذكورة.

ويطبق الخصم من المورد التحرري بنسبة 20% على مداخيل رؤوس الأموال المدفوعة ابتداء من غرة جانفي 2021.

ولا يمكن أن يؤدي تطبيق أحكام الفصل 17 المذكور إلى إرجاع أي مبالغ دفعت بعنوان مداخيل رؤوس الأموال المنقولة التي خضعت للخصم من المورد التحرري بنسبة 35 % قبل دخول أحكام قانون المالية لسنة 2021 حيز التنفيذ.

هذا، وباعتبار أنّ كل من الخصم من المورد المستوجب بنسبة 35% و20% هو خصم من المورد نهائي أي تحرري وغير قابل للطرح أو للإرجاع فهو لا يقبل للطرح لا من الأقساط الاحتياطية ولا من الضريبة المستوجبة لاحقا.

وفي كلتا الحالتين لا تؤخذ مداخيل رؤوس الأموال المنقولة المعنية بعين الإعتبار لضبط النتيجة الجبائية للسنة التي أصبحت بعنوانها هذه المداخيل مكتسبة باعتبارها خاضعة للخصم من المورد التحرري.

وتقبّلوا، سيّدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسّـــلام
عن وزير الإقتصاد والمالية
ودعم الإستثمار وبتفويض منه

المديـــر العـــام
للدراسات والتـشريع الجبائي
الإمضاء: سهام بوغديري نمصية